## عرض كتاب

# الفيدرالية فى الصومال : أطماع التقسيم وتحديات الوحدة

**سحر عبد الرحيم حسن**
**مدير تحرير دورية آفاق عربية وإقليمية**

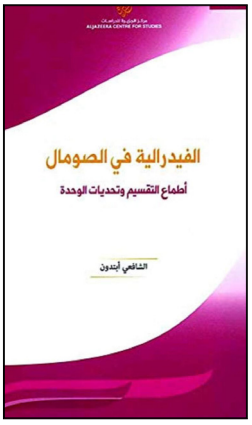


**اسم الكتاب** : الفيدرالية فى الصومال أطماع التقسيم وتحديات الوحدة

**المؤلف:** الشافعى أبتدون - كاتب وباحث صومالي مهتم بشؤون القرن الأفريقي

**الناشر:** مركز الجزيرة للدراسات - الدار العربية للعلوم ناشرون الدوحة / بيروت

**عدد الصفحات** : ١٨٢ صفحة

يناقش الكتاب مشروع حلم الصومال الكبير المتمثل في استعادته وحدته، والتحديات التي تواجهه نتيجة التناحر القبلي والصراعات السياسية منذ مطلع الستينات من القرن الماضى، و يبحث أثر الفيدرالية على حاضر الصومال ومستقبله.يتضمن الكتاب مدخلاً نظرياً وثلاثة فصول تبين خلفيات تقسيم الصومال من خلال النظام الفيدرالي الذي يتم تداوله خيارًا بديلًا عن الصومال الموحد، وقد استخدم الباحث عدة مناهج في هذا الكتاب؛ منها: المنهج التاريخي لوضع ما حدث خلال العقود الأخيرة في سياقه، والمنهج الوصفي التحليلي لمقاربة أجندات القوى الإقليمية وأهدافها وخلفياتها، كما اعتمد منهج تحليل المضمون لدراسة السرديات التي تؤطر الكتابات والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع.

يبدأ الكتاب بمدخل نظرى من ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يستعرض المفاهيم المرتبطةَ بتعريفات الفيدراليات ويتناول المبحث الثانى الدولة المركزية واللامركزية

والكونفيدرالية وأشكالها، ويلقى المبحث الثالث من هذا الفصل الضوء على تجارب الفيدرالية في بعض الدول العربية التي تعيش ظروفاً مشابهة للصومال كاليمن والعراق والسودان مستعرضاً توجهات الفكر السياسى الصومالى بشأن رؤيته للنظام الفيدرالى فى البلاد فى ظل غياب آليات التطبيق الفعلية لبناء دولة مؤسسات فى الصومال بعد سنوات من وسمها بالدولة الفاشلة، ويشير إلى رؤية حسن شيخ محمود للفيدرالية الصومالية بأنها تفتقر إلى التوافق والانسجام بالقدر الذى تتسم بالثقة المهزوزة والأوصال المقطوعة بين كيانات المجتمع الصومالى والأطراف السياسية والإدارية التى انبثقت من جهود الرئيس شيخ محمود خلال فترة رئاسته (٢٠١٢:٢٠١٧)، محذراً من استخدام النظام الفيدرالى بشكل قبلى لهدم الدولة المركزية، ومؤكداً على ضرورة أن تؤسس الأقاليم الصومالية أنظمة فيدرالية تخضع لسلطة الدولة الفيدرالية المركزية لأنها الممثل الشرعى للبلاد.

**الفصل الأول من الكتاب** جاء بعنوان : "النظام السياسي في الصومال: من سقوط الدولة إلى الفوضى الخلاقة"، يتناول الأوضاعَ السياسية التي شهدها الصومال في الفترة بين ١٩٤٠ و١٩٦٠، حيث يرى الكاتب أن ذلك كان مهماً لفهم التراكمات السياسية الراهنة، ورصد الحكومات المدنية التي لم تستمر طويلاً إلى أن أعقبها نظام عسكري امتد لعقدين من الزمن، فضلًا عن البحث في عوامل سقوط الدولة المركزية بالصومال مطلع التسعينيات من القرن العشرين. حيث هذا الفصل التاريخ الحديث للنظام السياسى فى الصومال ويرصد الأوضاع السياسية التى سبقت استقلال الصومال وطبيعة النظام السياسى بعد الاستقلال وهى الفترة التى عرفت ب الحكومات المدنية حيث كان الصراع السياسى سجالا بين اقطاب ممثلة فى أحزاب سياسية فاق عددها ٨٠حزبا تميزت بطابعها العشائرى ولم تكن تملك قدرا كافيا من المعرفة والثقافة السياسية مما أدى لعدم استقرار البلاد سياسيا وانقلب المشهد السياسى رأسا على عقب بمقتل الرئيس الصومالى عبد الرشيد شرماركى عام ١٦٩٦، وينتهى الفصل بمبحث عن أسباب وعوامل سقوط الدولة المركزية عام ١٩٩١، سواء العوامل الداخلية المتمثلة فى تفكك الجبهة الداخلية، وبطش نظام سياد برى، وتزايد حركات التمرد المسلحة بطابعها العشائرى، وتحول الصراع السياسى إلى حرب طائفية

(قبلية)، أو العوامل الخارجية التى كان لها بالغ الأثر فى الإطاحة بالنظام العسكرى فى الصومال وعلى رأسها تردى العلاقات الصومالية الخارجية، غياب الاهتمام الدولى والعربى بما يحدث فى الصومال من فوضى سياسية وحرب دموية.

**أما الفصل الثاني؛ الذي حمل عنوان** "مشروع الفيدرالية في الصومال: من إرث المستعمر إلى الجوار"، فيتناول طبيعة الصراعات بين القوى الغربية التى هيمنت على الصومال منذ ما يزيد على قرن ونصف، ويدرس أهداف تلك الدول الاستعمارية (البريطانية والإيطالية والفرنسية) والأساليب والسياسات التى اعتمدت عليها فى إبقاء الصومال تحت الاحتلال لعقود طويلة، وذلك فى مبحث بعنوان : الصومال الكبير: حلم مزقه الاستعمار الغربى، يتناول مشروع النظام الفيدرالي في الصومال من خلال تتبع دور الاستعمارالغربي في تمزيق البلاد، ومبحث آخر يشير إلى الأدوار السلبية الإقليمية والأفريقية فى تمزيق وحدة الصومال وفرض هذا النظام من خلال مؤتمرات المصالحة بين الفصائل الصومالية، ومبحث ثالث يناقش دور المحاصصة القبلية والسياسية فى الصومال في محاولة للإجابة عن سؤال طرحه في هذا الفصل مفاده: هل الفيدرالية حل لمعضلة الصومال أم بداية التفكك؟ ويتجسد الجاني السلبى للقبيلة من خلال توزيع المناصب والحقائب الوزارية طبقاً للأعراف القبلية المعمول بها فى البلاد؛ وعندما تعبر عن عدم رضاها عن هذا التوزيع تصب جام غضبها على الحكومة المركزية والرئيس غالباً وليس زعيم القبيلة.ويلخص الكتاب دور القبيلة وتأثيراته فى الحياة السياسية الصومالية فى : توزيع الحقائب الوزارية والسلطة، حماية وتأمين أفرادها من الملاحقة، فض المنازعات السياسية، وقف الحرب الأهلية.

أما المبحث الرابع الذى يتناول فدرلة الصومال؛ الأجندة الإقليمية وسياقات الواقع الداخلى فيستعرض جذور الفيدرالية فى الصومال بداية من عام ١٩٤٣ عندما ظهرت أولى دعوات تبنى النظام الفيدرالى والتى نادى بها بعض النخب السياسية البارزة فى المشهد السياسى الصومالى آنذاك، ثم طرحها كمفهوم ونموذج سياسى فى الأوساط الصومالية عام ١٩٩٣ عبر وثيقة وضعها عدد من الخبراء الأجانب، وفيما بعد تمت التوطئة لطرح الفيدرالية فى الصوومال انطلاقاً من مؤتمر المصالحة المنعقد فى أثيوبيا

عـام ١٩٩٦والـذى أسـس وكـرس صيغـة (٤,٥)لتقاسـم السـلطة فى الصومـال، ويشـير الكتـاب إلى محاولـة مـصر مسـاعدة الفصائـل فى اتخـاذ قراراتهـا دون ضغـط لتحقيـق الأمـن القومـى الصومـالى، وأعلنـت موقفهـا بشـأن الحفـاظ عـلى وحـدة الصومـال؛ حيـث رأت أن الفيدراليـة تـؤدى لتفكيـك الوحـدة الصوماليـة، وحاولـت اقنـاع الفصائـل بإيجـاد حـل سـياسى توافقـى، معتـبرة أن الأطـماع التاريخيـة الأثيوبيـة هـى التـى تدفـع بفكـرة الفيدراليـة، لأنهـا ليسـت فى مصلحـة الصومـال أو عـلى الأقـل أن الأطـراف الصوماليـة ليسـت عـلى قناعـة تامـة بالنظـام الفيـدرالى، ولم تنجـح محـاولات مـصر فى التصـدى لمـشروع الفيدراليـة فى الصومـال الـذى صاغتـه دول الجـوار (أثيوبيـا، وكينيـا). وظهـرت فكـرة الدولـة الفيدراليـة فى مؤتمـر المصالحـة المنعقـد فى كينيـا ٢٠٠٢-٢٠٠٤ والـذى أفـرز أول حكومـة فيدراليـة صوماليـة فى أكتوبـر ٢٠٠٤ بزعامـة الرئيـس الراحـل عبداللـه يوسـف، ومنـذ ذلـك الحـين ظهـرت الآراء المتباينـة حـول ملاءمـة مـشروع الفيدراليـة للشـعب الصومـالى بتعقيداتـه القبليـة الموروثـة مـن حقبـة الحـرب الأهلية.أمـا المرحلـة الثالثـة فتتمثـل فى أن الفيدراليـة أصبحـت أمـراً واقعـاً بعـد عقـود مـن التجاذبـات السياسـية فى الصومـال، وقررالصومـال فى البنـد الأول مـن دسـتور ٢٠١٢ أن نظـام الحكـم فى الصومـال هـو النظـام الفيـدرالى وبموجبـه شرعـت الحكومـة الصوماليـة برئاسـة حسـن شـيخ محمـود فى تطبيـق الفيدراليـة وتأسـيس الكيانـات الفيدراليـة وبموجبـه تكونـت ٥ ولايـات فيدراليـة بعضهـا كان موجـوداً منـذ عـام ١٩٩٨، وبعضهـا الآخـر تأسـس نتيجـة جهـود مـن أجـل إيجـاد توافقـات عشـائرية بـين الصوماليـين فى البلاد.ويشـير هـذا المبحث أيضـا إلى مـبررات الفيدراليـة ودعاتهـا ومعارضيهـا ووجهـة نظـر كل منهـم، أمـا المبحـث الخامـس مـن هـذا الفصـل فيتنـاول عوامـل نجـاح وفشـل النظـام الفيـدرالى فى الصومـال والبرامـج والسياسـات المؤثـرة فيـه.

**أمـا الفصـل الثالـث المعنـون بــ "تجربـة الفيدراليـة في الصومـال**: الفـرص والتحديـات" فيعالـج فيـه الكاتـب إشـكاليات الفيدراليـة في الصومـال، والتـى يـرى أنهـا تقـوض فـرص تطبيـق النظـام الفيـدرالي، في ظـل تحديـات الفسيفسـاء القبليـة المنقسـمة بـين النظـام الفيـدرالي وخيـار الوحـدة والمركزيـة.، ويربطنـا الكاتـب بمسـتقبل الصومـال فى ظـل النظـام السـياسى المفـروض عليـه أى "الفيدراليـة المقننـة" ومـدى ملاءمتهـا فى المنشـا

الصومالى والتحديات التى تقف أمام هذا النظام الفيدرالى ومدى إمكانية استمراره كنظام سياسى قابل للعيش فى بيئة مضطربة سياسياً وأمنياً، كما يتناول الاشكاليات الاقتصادية والإدارية للفيدرالية والصراعات السياسية بين الصوماليين، والتى تتركز فى معظمها على تقسيم الموارد الطبيعية للبلاد فى ظل غياب رؤية سياسية وأبعاد استراتيجية لإدارة البلاد بعيدا عن التحالفات والتجاذبات الإقليمية والدولية ، ومنأى عن لغة المصالح الآنية. كما يتناول هذا الفصل مستقبل الوحدة فى الصومال وآفاق الانقسام ويرصد عوامل الوحدة ومؤشرات فشلها، وعوامل الانقسام بين الأقاليم الفيدرالية والحكومة المركزية ويرى الكاتب أنه احتمال راجح إذا لم تتوفر سياسات ناجحة واستراتيجيات فاعلة لحماية النظام الفيدرالى من التمزق إلى جانب قوة عسكرية تحميه من التصدعات الداخلية والخارجية.

وقد خلص االكاتب في ختام الكتاب إلى بعض الحقائق؛ من أبرزها:

-أن الصومال يحمل كل بذور القوة ويتمتع بإمكانات الوحدة من حيث تجانس العرق واللغة والدين، لكن عوامل الانقسام والانشطار إلى كيانات هشة وضعيفة كانت ولا زالت أقوى من بقائه دولة موحدة، بسبب سياسات إقليمية ودولية تسعى إلى تقسيمه إلى ولايات فيدرالية، لا تخضع لسلطة الحكومة الفيدرالية.

-أن الصومال يشهد انقسامات إدارية أملتها الظروف السياسية في البلاد، إلى جانب محاصصة قبلية وسياسية تقف حجر عثرة أمام المضي قدمًا نحو إنجاز سياسي ملموس على أرض الواقع. وأعاد السبب في ذلك إلى نظام توزيع الثروات والحصص والحقائب الوزارية بالصيغة العشائرية الجارية والتي تجعل العمل السياسي بيد السلطة السياسية للقبيلة التي تستأثر بنفوذ الدولة ومكاسبها وأموالها، وتنال من مشروع إقامة دولة صومالية حديثة.

- أن طبيعة النظام القبلي السائد في البلاد لا تخدم مصلحة الدولة الصومالية الحديثة، لأن العشائرية الراهنة -بحسب المؤلف- تتسم بالبحث عن أدوار سياسية مشبوهة، وهي سياسات قبلية تكرس الانقسام في النسق الاجتماعي، ولا تبني للصومال دولة مؤسساتية.

- أن ظهور الحركات المسلحة ذات التوجهات السلفية، كحركة الشباب الصومالية،

أدى إلى نشوء قناعات لدى دول الجوار بأن الصومال بيئة موبوءة بالمخاطر الأمنية التي ستمتد تأثيراتها إلى هذه الدول ذاتها وكانت ذريعة لإبقاء جيوشها في الصومال من أجل استمرار سياسة إضعاف الدولة الصومالية كي يكتمل المشهد بتقسيمها وفق ما تتطلب مصالح الدول الإقليمية الطامعة في هذا البلد.

- أن الفساد السياسي والمحسوبية في المؤسسات الرسمية، انتهى الكاتب إلى أن هذه الحالة نالت من هيبة الدولة ومكانتها في الذهنية الصومالية، وأجهضت آمال وطموحات الشعب الصومالي في التعافي، وشدَّد على أن تردي الوضع الاقتصادي في البلاد، واعتماد النظام السياسي على الدعم الدولي والمعونات العربية في صرف رواتب جنودها وموظفيها، من شأنه أن يهدد استقلالية القرار السياسي مما يؤثر على مستقبل الصومال السياسي.

وتوقع الكاتب استمرار الانقسام السياسي، وعزا ذلك إلى الأنظمة الإدارية التي وصفها بأنها تفتقد لرؤية سياسية موحدة؛ حيث تبحث كل إدارة إقليمية عن مصالحها السياسية والاقتصادية، وهو ما خلق صراعًا سياسيًّا ما زال قائمًا حتى اليوم بين الحكومة الفيدرالية والولايات التابعة لها، كما خلص إلى أن استمرار أزمة الأمن في البلاد تفتح المجال لتدخلات خارجية: إقليمية أو دولية بحجة الحد من تأثير القلاقل الأمنية في القرن الإفريقي، وهو ما يثير شهية الدول الطامعة في ثروات الصومال، مؤكداً أن عدم اكتمال الدستور الصومالي المؤقت، وعدم الشروع في تفعيل النظام القضائي في البلاد، إلى جانب غياب دور المحكمة الدستورية، سيؤدي إلى تفسخ العلاقات السياسية بين الأطراف الصومالية الفاعلة، وخاصة رؤساء الولايات الفيدرالية والحكومة الصومالية الفيدرالية، واختتم بالقول بضرورة إعادة بناء الجيش الصومالي محذِّرًا في حال استمرار الوضع على ما هو عليه من بقاء التأزم الأمني والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، وهو ما سيفضي في النهاية -كما يقول- إلى أن يتجه الصومال إلى دويلات هشة وضعيفة لا تقدر على مجابهة أعدائها والطامحين بثرواتها الاقتصادية.